وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية و الرياضية
قسم إدارة الأعمال في الرياضة

محاضرات مقياس المحاسبة العامة

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص تسيير الموارد البشرية و المنشآت الرياضية

من إعـداد
د. فـوكـــراش زوبيـــدة

الموسم الدراسي: 2019-2020

برنامج مقياس المحاسبة العامة

الأستاذة :فوكراش زوبيدة

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص تسيير الموارد البشرية و المنشآت الرياضية

- **مدخل للمحاسبة العامة**
- **الإطار النظري للمحاسبة العامة**
- **تسجيل العمليات المالية.**
- **الحساب.**
- **الميزانية**
- **الدفاتر المحاسبية**

المحاضرة الأولى : مدخل للمحاسبة العامة

تعتبر المحاسبة لغة التعامل ولغة شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية كما أنها تعتبر لغة الأعمال, فهي معنية بتسجيل العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية بلغة الأرقام. لذا لا بد لكل منشأة أن تستخدم المعلومات المحاسبية في إدارة أعمالها وأساساً لاتخاذ قراراتها والتعرف على نتائج أعمالها وكذلك التعرف على أوجه الاستثمار ومصادر الأموال لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي إيجاد السجل المنظم للأنشطة الاقتصادية اليومية معبراً عنها بالوحدات النقدية.

1- نشأة المحاسبة:

عرف الإنسان المحاسبة منذ بدء الحضارة الإنسانية ,وتشير معظم الدراسات إلى أن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطوراً كان النظام الذي عرفه الفراعنة في مصر حيث كان المحاسب يستخدم سجلات كمية لإحصاء ثروات الملوك والقياصرة والفراعنة.

ومع نشوء وتطور الدولة الإسلامية (ما بعد عام 600 ميلادي) تطورت تطبيقات المحاسبة حيث أنشأت الدواوين والأجهزة التي تهتم بالمال العام ولعل أشهرها بيت المال الذي أنشأه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه, وقد شهدت العصور الوسطى بدايات نظم محاسبية لحصر موجودات المزارع التي يمتلكها الإقطاعيون في إنكلترا وتسجيل نفقات تلك المزارع وإيراداتها.

وحتى بداية القرن العاشر الميلادي كانت السجلات المحاسبية بدائية لا تزيد عن كونها مذكرات يثبت فيه التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير بقصد إظهار ما يترتب على هذه المعاملات من حقوق والتزامات, أما العمليات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون الحاجة لتسجيلها وقد أطلق فيما بعدد على هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات المالية مصطلح القيد المفرد.

وكان للثورة الصناعية الأثر البالغ في تطور المحاسبة حيث أخذت المشروعات الكبيرة تحل محل المشروعات الفردية, ونشأت الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة لتمويل المشروعات وانفصلت الإدارة عن الملكية.

ومع تطور الشركات الصناعية وظهور الاحتكارات والشركات المساهمة ومن بعدها الشركات المتعددة الجنسيات وظهور الشركات العملاقة من صناعية وتجارية ومالية, تطورت المحاسبية وتعددت فروعها ووسائلها وأساليبها, ووجدت هيئات محاسبية مستقلة أخذت تعمل على تطوير علم المحاسبة والقيام بالبحوث والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي تمكن هذا العلم من مواكبة كافة التطورات الاقتصادية.

و من دراسة التطور التاريخي للمحاسبة نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها-:

-المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ولقد تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة.

- المحاسبة وسيلة وليست هدفاً، ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة، فمنها وسيلة لخدمة أل أداره إلى وسيلة لخدمة المجتمع، ويجدر الإشارة هنا أن كل مرحلة من هذه المراحل ليست بدائل، وكل منها لا تحل محل الأخرى التي تسبقها، ولكنها في رأي مراحل مكملة لبعضها البعض، وتؤدي إلى زيادة مسؤولية المحاسب، فعليه أن يقدم البيانات اللازمة في الوقت، والقالب المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج أليها.

-أن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى ظهور فروع متعددة فمن المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة، إلى المحاسبة الاجتماعية، والمحاسبة البيئية، وكل من هذه الفروع يخدم فئة من الفئات التي تحتاج إلى البيانات المحاسبية.

2-مفهوم المحاسبة:

إن النظام المحاسبي يقدم الخلفية المناسبة لتقديم المعلومات المحاسبية للمديرين والمستثمرين والعملاء وغيرهم من خلال القوائم والتقارير المحاسبية المختلفة وهكذا فإن مفهوم المحاسبة هو عبارة عن تحويل البيانات المحاسبية (المدخلات) إلى تقارير وقوائم (المخرجات) وذلك بإجراء بعض العمليات مثل التسجيل والتبويب والتلخيص باستخدام بعض الوسائل اللازمة لإنتاج هذه المعلومات.

3- **أنواع المحاسبة :** تحتوي المُحاسبة على مجموعةٍ من الحقول الرئيسيّة، وهي:

المحاسبة الحكوميّة: يهتمّ هذا الفرع بدراسة كلّ المبادئ التي تتحكم في عمليات التقدير، والتسجيل، ليقدم تقريراً محاسبياً عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، فتعتبر المحاسبة الحكومية عين المدراء الحكوميين التي يراقبون من خلالها إيرادات، ونفقات الوزارات والنفقات المتعلقة بوحداتها المختلفة، فيتمّ من خلالها تحقيق موازنة الدولة العامة. .

المُحاسبة الضريبيّة: هي المُحاسبةُ التي تهدفُ إلى تحديدِ قيمة الأرباح الماليّة، أو نسبة الدّخل الخاص بالأفراد، أو المبالغ الماليّة المُحصَّلة من عمليّة تجاريّة، وتعتبرُ خاضعةً لنظامِ الضّريبةِ، ممّا يُساهمُ في التّمهيدِ لفرضِ قيمة الضّريبة المُناسبة على الأنشطة الماليّة السّابقة التي تعتمدُ في الدّرجةِ الأولى على الالتزام بالقوانين الضريبيّة التي يجب أن يُلمّ بها المُحاسب إلماماً جيّداً.

محاسبة التكاليف: هي التي تهتمّ بكلّ ما يرتبط في بيانات التكلفة، ففتسجلها وتبوبها، لتقدم للإدارة معلوماتٍ كافيةً عن التكلفة التي يجب أن تستخدمها لأغراض التخطيط والرقابة والتسعيرة، فهي تساعد بشكلٍ كبيرٍ على تصدير القوائم المالية للجهات الخارجية.

المُحاسبة الإداريّة: هي المُحاسبةُ التي تعملُ على إعدادِ الحسابات، والبيانات المُحاسبيّة، والإحصائيّة التي تُستخدمُ في جميعِ مُستويات الإدارة، وتُساهمُ في تعزيز دور الرّقابة الإداريّة على كافّة عمليّات الخاصّة بالمُنشأةِ، وأيضاً ترتبطُ بمُحاسبةِ التّكاليف التي تعتمدُ على تحليلِ المعلومات الخاصّة بالتّكاليف المُترتّبة على المنشأة بصفتها الوسيلة المُناسبة لتطبيق الأثر الفعّال للرّقابة في البحث عن أيّ انحرافٍ في الخطّةِ الإداريّة والمُحاسبيّة الخاصّة بالمنشأة، كما تعمل المُحاسبة الإداريّة على تقديمِ حلولٍ تُساعدُ على مُعالجةِ الأخطاء المُحاسبيّة فور حدوثها؛ لأنّ وظيفةَ المُحاسبة الإداريّة تعتمدُ بشكلٍ رئيس على مُساعدةِ الإدارة في وضعِ سياستها ومراقبة تنفيذها أولاً بأول. مُراجعةُ الحسابات: هي فحصُ الحسابات، والدّفاتر المُحاسبيّة، والمُستندات والتّقارير الماليّة فحصاً دقيقاً بحيث يتمكّنُ المُدقّقُ الماليُّ من مُراجعةِ الميزانيّة الماليّة التي تدلُ بوضوحٍ على الحركاتِ الخاصّة بالمُؤسسة، وتظهرُ قيمة كافّة الحسابات التي ظهرتْ نتيجةً للعمليّات الإداريّة.

المحاسبة الماليّة: هي التي تعنى بتقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبيّة التاريخيّة، كما أنّها تعطي لمحةً عن الوضع، والأداء الماليّ، وتدرس التدفقات النقدية تبعاً لمعايير محاسبية معينة. المحاسبة الإداريّة تهتمّ بالمعلومات التي تستخدمها المؤّسسة، والتي عادةً ما تكون سريةً، ولا يمكن الوصل لها والاطلاع عليها إلاّ من قبل عددٍ قليلٍ من الأشخاص، هم متخذو القرارات، وصناعها، إذ تهدف لتأمين التمويل اللازم بأقلّ تكاليف ممكنة سواءً كان عن طريق طرح السندات، أو الأسهم، وكذلك تعمل على موازنة نفقات المؤسّسة حسب أهدافها ومواردها المالية المتوفرة.

المحاضرة الثانية : الإطار النظري للمحاسبة العامة

1- تُعريفُ المحاسبةُ :

وهي عبارةٌ عن مجموعةٍ مِنَ الخطوات، والطُرق الفنيّة المُتّبعة لبيان نشاط المُؤسسة، ومدى تأثيره على هيكليّة أموالها، وأيضاً تُعرفُ المحاسبةُ بأنّها تقنيةٌ تُستخدمُ لرصدِ الحركات الماليّة الخاصّة بالمنشأة، والتي تعتمدُ على قياسِ قيمةِ التّكاليف، والأرباح، والمصاريف، وغيرها من القِيَم المُحاسبيّة. ومن التّعريفات الأُخرى للمحاسبة أنّها الأداة التي تستخدمُ لوصف طبيعة النّشاطات الاقتصاديّة من خلال العملِ بتحليلها، ودراستها، وتدقيقها باستخدامِ المعلومات المُحاسبيّة.

هي طريقة إقتصادية بتسجيل كل العمليات الاقتصادية التي تحدث بالمؤسسة و تقييمها بوحدة قياس عامة هي الوحدة النقدية للبلد و تعتبر المحاسبة تقنية من تقنيات التسيير المحكم

هي نظام المعلومات تقوم بتحويل الأحداث الاقتصادية على معلومات مالية مفيدة تساعد أطرافا عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية

2- مجال استخدام المحاسبة:

تستخدم المحاسبة في مختلف الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطاً معيناً من أجل تحقيق هدف معين, بصرف النظر عن طبيعة هذا النشاط أو الشكل القانوني لهذه الوحدات, ولهذا فإن استخدام المحاسبة واسع ومتعدد إذ يختلف باختلاف الوحدات الاقتصادية. ويمكن تصنيف هذه الوحدات الاقتصادية وفقاً لمايلي :

أولاً:من حيث طبيعة النشاط:

– التجارية: كمنشآت البيع بالجملة ونصف الجملة والمفرق.

–الصناعية: كالمصانع المختلفة التي تحول المواد الأولية إلى سلع جاهزة أو نصف جاهزة.

– الاستخراجية: كالزراعة والمناجم والبترول.

– المالية: كالبنوك وشركات التأمين – .النقل: كالخطوط البرية والجوية والبحرية.

– المهن الحرة: كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء.

– المرافق العامة: كالكهرباء والمياه والهاتف.

– الهيئات غير الهادفة للربح: كالكهرباء والمياه والهاتف.

ثانياً:من حيث الشكل القانوني:

–المشروعات الفردية: وتضم كافة المشروعات التي يملكها ويتولى إدارتها شخص واحد يقوم بشراء وبيع البضائع بنفسه ويتحمل مسؤولية المشروع.

–الشركات على اختلاف أنواعها: وتشمل كافة المشاريع التي يمتلكها أكثر من شخص واحد سواء كانت عامة أم خاصة.

3- **الإفتراضات المحاسبية:** تبنى المحاسبة المالية على خمس افتراضات أساسية هي:

- **افتراض الوحدة المحاسبية:** ويعني هذا الافتراض أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة وأن تسجيل العمليات المالية في الدفاتر يرتبط أساسا بهذه الشخصية المستقلة حتى ولو امتلكها أشخاص مختلفون أو متعددون، وبناء على هذه الافتراض يقوم المحاسب بإجراء العمليات المحاسبية لهذا المشروع كوحدة مستقلة وليس لأصحاب هذا المشروع كثروا أم قلّوأي جميع المعاملات المالية الخلصة بالملاك ليس لها علاقة بالمؤسسة و لا يتم تسجيلها في سجلات المؤسسة.

- **افتراض الاستمرارية:** ويعني هذا الافتراض أن المنشأة وجدت لتستمر في ممارسة نشاطها العادي لفترة زمنية غير محددة .وهذا يعني أنه تدور أرصدة السنة الحالية إلى السنة التالية((مثال أرصدة الزبائن))

- **افتراض وحدة القياس:** ويعني هذا الافتراض وجود وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المنشأة وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات. وتعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساساً لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب أي ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على أساس النقد .

- **إفتراض الفترة المحاسبية:** عاد تحدد مدتها بسنة ميلادية واحدة تبدأ في 1/1 من كل عام وتنهي في 12/31 لنفس العام ويتم قياس الربح والمركز المالي في نهاية الدورة المحاسبة أو في نهاية العام.أي تقسيم نشاط المؤسسة إلى عدة فترات دورية .

- **افتراض التوازن المحاسبي:** ويعني هذا الافتراض أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيد المحاسبي الطرف المدين والطرف الدائن مما يجعل المجموع الجبري لأي قيد محاسبي يساوي الصفر ويجب أن تتوازن الميزانية وميزان المراجعة ويساعد هذا الغرض في إمكانية كشف الأخطاء الناتجة عن عدم التوازن .

4- أهداف المحاسبة العامة :

المحاسبة كنظام للمعلومات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- الإحتفاظ بسجلات كاملة و منظمة و دائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشاة حتى يمكن الرجوع اليها عند الحاجة ,
- تحديد نتيجة اعمال المؤسسة من ربح أو خسارة .
- تحديد ممتلكات المؤسسة و التزاماتها و التغيرات التي تطرآ عليها .
- توفير المعلومات المالية الملائمة للمستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية و قرارات منح القروض و في تقييم درجة السيولة النقدية و الموارد الاقتصادية .

5-الخصائص الأساسية للمعلومات المالية :

ينبغي ان تتصف المعلومات المالية ببعض الخصائص لكي يتم الإستفادة منها في اتخاذ القرارات و في الرقابة ومن اهم هذه الخصائص ما يلي :

الملائمة : تكون المعلومة ملائمة اذا ساعدت المسؤول في اتخاذ القرار المناسب بمعنى اخر ان تكون المعلومات ذات علاقة بالموضوع او المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها.

الوضوح : ينبغي عرض المعلومات بطريقة مبسطة و سهلة الفهم بحيث يتم التركيز على النقاط المهمة و استبعاد البيانات غير الضرورية .

الموضوعية: حتى يمكن الإعتماد على المعلومات ينبغي على معدها ان يبتعد عن التقدير الشخصي و يعتمد على البيانات الحقيقية .

الدقة : يقصد بها مدى خلو المعلومات من الخطء فكلما كانت نسبة الخطأ في المعلومات قليلة كلما كانت اكثر دقة و بالتالي اكثر فائدة .

الوقتية: لكي تتم الإستفادة من المعلومات ينبغي الحصول عليها في الوقت المناسب فالمعلومة المتأخرة ليس لها قيمة في عملية اتخاذ القرار كما ينبغي ان تكون هذه المعلومات حديثة .

6- وظائف المحاسبة :

1- إعداد سجلات متكاملة لجميع العمليات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية:

- كمصروفات الوحدة وإيراداتها.
- مديني الوحدة ودائنيها
- أصول الوحدة والتزاماتها وحقوق الملكية

2- استخراج نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة

3- تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية

4-تزويد الإدارة بكافة البيانات والمعلومات عن أوجه النشاط في الوحدة الإقتصادية وتحقيق الرقابة الفعلية عليها.

7- المبادئ المحاسبية:

1- **التكلفة التاريخية** :يعني هذا المبدأ أنه يتم تسجيل العمليات المالية في سجلت على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات فمثلا عند شراء مبنى بمبلغ 650000 دج يتم تسجيل قيمة المبنى في السجلات المحاسبية بهذه القيمة و لا ينظر إلى القيمة السوقية للمبنى و التي قد تكون أكثر أو أُل من هذه القيمة و الهدف من هذا المبدأ أن تحديد قيمة العمليات المالية يمكن التحقيق من صحتها بشكل موضوعي لتوفير المستندات المؤيدة لها .

2- **المقابلة** :نقصد بها مقابلة المصروفات بالإيرادات بحيث يتم تحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من المصروفات التي ساهمت في تحقيق الإيرادات التي تخص نفس الفترة و الهدف من هذا انه يساعد في تحديد نتيجة نشاط المؤسسة من ربح او خسارة بمقابلة مصروفات الفترة بإيراداتها .

3- **الثبات** :يقصد بها إلتزام المؤسسة عند إستخدامها لأحد طرف المحاسبة بعدم تغيير الطريقة من سنة لأخرى و الهدف من هذا المبدأ أنه يساعد على إمكانية مقارنة أداء المؤسسة سنة لأخرى

و قارنتها بالمؤسسة الأخرى في نفس الصناعة حيس يسبب التغيير في إستعمال الطرق المحاسبية إلى صعوبة إلي إجراء المقارنات .

4- **تحقيق الإيرادات** : يقوم هذا المبدأ على أساس عدم الإعتراف بالإيراد و تسجيله بالسجلات إلا بعد تحقيقه و الهدف من هذا المبدأ أنه يساعد على ضمان الدقة في تحديد إيرادات المؤسسة بناءا على دليل مادي موضوعي .

5- **الحيطة و الحذر** : يقصد بها عدم اخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحقيقها في حين أن الخسائر المتوقعة تأخذ في الحساب قبل حدوثها و يهدف إلى عدم تضخيم أرباح المؤسسة إلا بأرباح حقيقية و في نفس الوقت الاحتياط لأي خسائر متوقعة .

6- **الإفصاح** :إن هذا المبدأ يعني له إظهار جميع المعلومات التي يحتاجها المستفيدون لمساعدتهم في إتخاذ القرارات و الهدف من هذا المبدأ ضمان الشفافية في أداء المؤسسة بحيث لا يتم حجب أي معلومات قد يحتاجها المستفيدون في عملية إتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة .

7- **الإستحقاق** : بمعنى جميع الإيرادات التي تخص السنة المالية بعين الإعتبار سواء حصلت أو لم تحصل كذلك على مصروفات السنة المالية تأخذ بعين الإعتبار سواء دفعت او لم تدفع ،الهدف من هذا المبدأ هو معرفة نتيجة نشاط المؤسسة الفعلي بغض النظر عن التدفقات النقدية ,

المحاضرة الثالثة: . تسجيل العمليات المالية .

ان اساس العمل المحاسبي هو حدوث معاملات او احداث اقتصادية تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة .

تعريف العملية المالية : هي كل حدث اقتصادي يحدث في المؤسسة يترك اثر مالي ،وتوم العملية المالية على أربعة ركائز:

- وجود طرفين لحدوث صفقة تبادلية داخل المؤسسة او ان تكون مؤسسة طرف واحد الاعوان الاقتصاديين الاخرين طرف.
- ان يكون هناك قياس ندي للعملية .
- ان تكون هناك و ثائق اثباتية للعملية .
- حدوث الأثر المالي في ذمة المؤسسة او احد حساباتها .

مثال :بتاريخ 2017/10/19 شراء بضاعة نقدا ب 30000دج فاتورة رقم 164 هذه العملية هي عملية مالية لأنه يتوفر فيها الشروط السابقة

مثال 2 بتاريخ 2017/19.10 دفع لمورد مبلغ مالي رغم ان هذه العملية تعبر عن حدوث دفع أموال لطرف اخر (مورد) الا انها تفتقد لطريقة الدفع والى القياس النقدي (المبلغ) و الى الوثيقة اثباته (وصل او شيك) و بذلك فانها عملية مالية ناقصة .

مثال 3: ارسال طلبية بقيمة 12000دج للحصول على بضاعة من احد الموردون هذه العملية لا تحدث اثر مالي لأن الطلبية قد تقبل أو ترفض كما انها لا تدل حدوث تدفق مالي لذلك العملية ليست عملية مالية .

2- **التدفقات** :هي حركة انتقال معلومات أو وسائل مادية أو مالية أو خدماتية بين المؤسسة و أحد الأعوان الإقتصاديين أو داخل المؤسسة ذاتها .

3-أصناف التدفقات هناك العديد من التصنيفات و ذلك حسب عدة معايير و يمكن تلخيصها :

3-1 التدفقات المعلومات : هي حركة المعلومات داخل المؤسسة أو بين المؤسسة و الأطراف الأخرى من المتعاملين و قد تكون داخلية مثل إعطاء تعليمات للعمال أو وضع إعلان حول أمر معين و قد تكون خارجية مثل إرسال طلبية أو ارسال قائمة و المنتجات مع أسعارها لأحد الزبائن ، و هذا التدفق لا يحدث اثر مالي لاحد حسابات المؤسسة و بالتالي لا يتلاتب عنه كتابة محاسبية

3-2 التدفقات الداخلية : هي التي تتم داخل المؤسسة و لا يوجد فيها طرف خارجي .

3-3 التدفقات الخارجية : هي التي تتم بين المؤسسة و طرف خارجي .

3-4التدفقات الاقتصادية :وهي حركة القيم داخل المؤسسة أو بين المؤسسة و الغير و د تكون داخلية مثل إخراج أوال أوليه من المخزن إلى مصلحة الإنتاج ،كما قد تكون خارجية مثل تسديد مبلغ للموارد أو استلام بضاعة مشتراة، فهو يحدث اثر مالي يتطلب تسجيل محاسبي مناسب ومن جهة أخرى هذا التدفق ينقسم إلى تدفقات حقيقية مادية وهي حركة السلع (البضاعة،مواد أولية،منتجات) أو خدمات من طرف إلى أخر تكون داخلية او خارجية، و تدفقات مالية (نقدية) وهي حركة الأموال من نقود وشيكات و حركة الديون في العمليات على الحساب .

4-عناصر التدفقات الاقتصادية :يحكم التدفقات ثلاث عناصر رئيسية

المصدر : هو نقطة أنطلاق التدفق و لمعرفة المصدر نطرح السؤال من ؟او ماهو مصدر و منشا هذا التدفق ؟

الإستخدام : وهو نقطة وصول التدفق أو وجهة التدفق و لمعرفة الإستخدام نطرح السؤال فيما استخدمنا ؟

القياس النقدي: و هو القيمة المالية (النقدية) للعنصر موضوع التدفق .

مثال : بتاريخ 04.2017/12 اشترت المؤسسة سيارة بمبلغ 1800000دج بشيك بنكي رقم الشيك 111

المصدر الحساب البنكي لأنه هو مصدر ومنشأ التدفق

الإستخدام : معدات نقل (سيارة) لأنها لإستخدامها حيث استخدمنا أموال المصدر في شراء سيارة

القياس النقدي هو 1800000دج

5- **تمثيل التدفقات الاقتصادية** : يمكن تمثيل التدفقات في شكل أو جدول ونوضح ذلك في المثال التالي .

مثال :اليك العمليات التالية قم بتمثيلها في شكل مصدر ،استخدام ،قياس نقدي ثم لخصها في جدول

في 2 -2-2017 سحبت المؤسسة مبلغ م10000 دج من حساب البنك و إيداعه في الصندوق بشيك رقم 23.

في 3-2- 2017 شراء بضاعة ب15000دج على الحساب فاتورة رقم 74

في 5-2 -2017قبض مبلغ 4000دج نقدا من احد الزبائن وصل استلام رقم 88

8-2-4017 -دفع لاحد الموردون مبلغ 70000دج بشيك بنكي رقم 756

8-2_2017 لرسال طلبية لاحد الموردون بقيمة تقديرية 18000دج

تمثيل التدفقات:

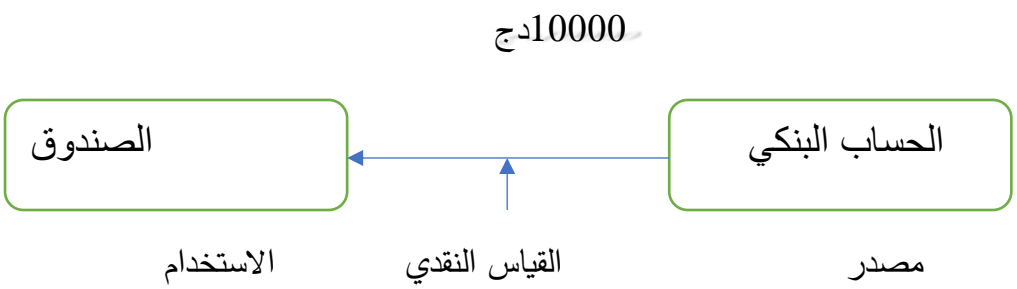

الحالة الثانية :

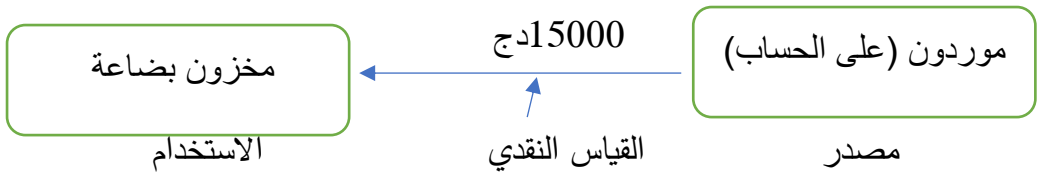

الحالة الثالثة :

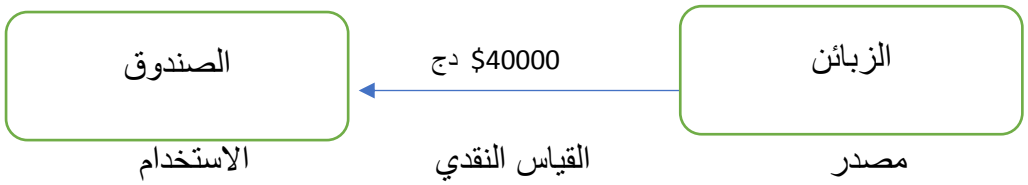

الحالة الرابعة :

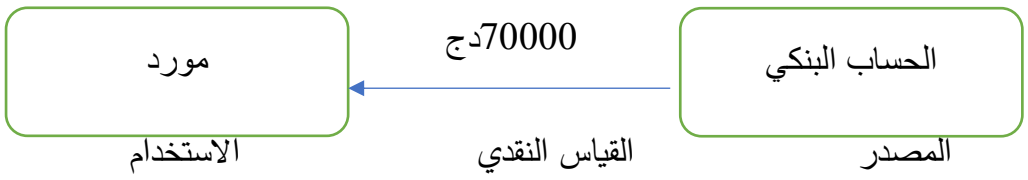

الحالة الخامسة : لا تمثل لأنها مجرد تدفق معلوماتي فإرسال الطلبية للمورد لا يعني الحصول مواد كما لا يترتب عليها دين على المؤسسة .

تلخيص التدفقات في جدول :

الرقم	تاريخ العملية	المصدر	الاستخدام	القياس النقدي	الوثيقة الاثباتية
1	2017-2-2	الحساب البنكي	الصندوق	10000دج	شيك رقم 744
2	2017-2-3	مورد	مخزون بضاعة	15000دج	فاتورة رقم 74
3	2017-2-5	الزبائن	الصندوق	40000دج	وصل أستلام رقم 88
4	2017-2-8	الحساب البنكي	مورد	70000دج	شيك رقم 756
5	لا تسجل لأنها تدفق معلوماتي فقط				

المحاضرة الرابعة: الحســـــاب .

– **1 تعريف الحساب** : الحساب هو جدول ذو جانبين أو طرفين ، جانب أيمن يعرف بالجانب المدين، وجانب أيسر يعرف بالجانب الدائن، ويخصص الحساب إضهار القيمة النقدية للتدفقات الخاصة به (أي بالحساب) خلال فترة محددة ، إن كلمة حساب عادة تختصر كالتالي : (ح/)

– 2 أشكال الحساب: يأخذ الحساب أحد الأشكال التالية :

* الشكل الكامل للحساب : وله شكلان؛ الحساب ذو الأعمدة المتقاربة (وهو الشكل العملي) والشكل ذو الأعمدة المتباعدة .

أ – الشكل ذو الأعمدة المتقاربة أو المتلاصقة وقد سمي كذلك لأن أعمدة المبالغ المدينة والدائنة متلاصقة كما يتضح من الشكل التالي 512ح/البنك مثلا

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	مدين	دائن
2017/10/10 31.10.2017		فاتورة بيع بضاعة رقم.... تسديد أجور وصل رقم..... رصيد مدين	10000	5000
		المجموع		

– ب الشكل ذو الأعمدة المتباعدة : عمليا هو غير مستخدم ، ويكون كالتالي لاحظ عدم تلاصق العمود المدين مع العمود الدائن 512ح/البنك

التاريخ	ص.ي	البيان	مدين	التاريخ	ص.ي	البيان	دائن
		المجموع				المجموع	

* الشكل المبسط للحساب : ويكون في شكل حرف T ( )باللاتينية:

مدين 512 حـ/ البنك دائن

3 تصنيف الحسابات : الحسابات نوعان.

أ – حسابات الذمة المالية(أو حسابات الميزانية) : وهذه الحسابات تظهر بجانب الأصول أو الخصوم في الميزانية، لذا فحسابات الذمة المالية تعرف أيضا بحسابات الميزانية ، من الأمثلة على هذه الحسابات : البنك ، المعدات، الموردون ،رأس المال، احتياطات... إن حسابات الميزانية في (ن.م.م) تضم حسابات المجموعات1إلى 5.

ب – حسابات التسيير أو استغلال: وهذه الحسابات تظهر بحساب النتيجة و تظهر بالميزانية، وحسابات التسيير تضم حسابات المصاريف أو الأعباء (مثل الأجور والمواد المستهلكة..)

وحسابات النواتج (مثل مبيعات البضاعة، مبيعات المنتجات والنواتج المالية...). إن حسابات التسيير تضم حسابات المجموعتين (6)و .(7)

– 4 قاعدة فتح الحسابات وتسجيل العمليات فيها :

أ – حسابات الأصول وحسابات المصاريف : تفتح حسابات الأصول في الطرف المدين وتتزايد فيه ، بينما تتناقص في الطرف الدائن، وكذلك الأمر بالنسبة لحسابات الأعباء .مثل تثبيتات ،مخزونات، حسابات الغير المدينة

ب – حسابات الخصوم وحسابات النواتج: تفتح حسابات الخصوم في الطرف الدائن وتتزايد فيه بينما تتناقص في الطرف المدين، وكذلك الأمر بالنسبة لحسابات النواتج .مثل رؤوس الأموال و الديون

مثال : سجل العمليات التالية في حساب الصندوق ثم استخرج رصيده .

– 1 تحويل 10000دج من البنك إلى الصندوق .

– 2 تسديد مصاريف الهاتف 200 نقدا (أي بواسطة الصندوق)

– 3 شراء بضاعة 5000 نقدا .

– 4 شراء معدات 2000 نقدا .

– 5 بيع بضاعة 2000 نقدا .

– 6 تسديد أجور 1000 نقدا .

الحـــــل : كلمة نقدا تعني أن العملية تمت بواسطة الصندوق .

إن رصيد الحساب هو الفرق بين طرفه المدين وطرفه الدائن ، ونسجل الرصيد في الجانب الأصغر وينسب إلى الجانب الأكبر، في المثال أعلاه الرصيد يساوي 3800 أي 12000 – 8200 وسجل الرصيد في الطرف الأصغر (وهو الجانب الدائن) وسمي رصيدا مدينا .

– 5 تسجيل العمليات في الحسابات : إن كل عملية تجارية تسجل في حسابين (على الأقل) أو أكثر، فالحساب (أو الحسابات) الذي يمثل مصدرا للتدفق النقدي أو العيني يكون دائنا أما الحساب (أو الحسابات) الذي يمثل استخداما فإنه يكون مدينا بقيمة التدفق. والأمثلة التالية تبين القاعدة أعلاه :

– 1 تحويل 10000 دج من البنك إلى الصندوق. هذه العملية تمثل تدفقا نقديا مصدره البنك (وهو الحساب الذي دفع المبلغ النقدي) واستخدامه الصندوق (أي الحساب الذي استلم المبلغ النقدي) ويمكن تمثيل هذه العملية بالمخطط التالي: (السهم يبدأ من المصدر وينتهي عند استخدام). المصدر ← الإستخدام

استنتاج : إن كل عملية تجارية تسجل على الأقل في حسابين وفي طرفين مختلفين منهما، وهذا ما يعبر عنه بأن تسجيل العمليات يتم وفق قاعدة القيد المزدوج (أي ازدواجية الأطراف التي تسجل بها العمليات). إن الحساب الذي هو مصدر للتدفق يكون دائنا أما الحساب الذي هو استخدام فإنه يكون مدينا، وهذا مهما كانت طبيعة الحساب ؛أصولا أو خصوما ، مصاريفا .

مثـــــال عـــــام حول الفصل الثاني: في /01/ 01 ن كانت ميزانية المؤسسة (س)

الرقم	الأصول	المبالغ	الرقم	الخصوم	المبالغ
30	مخزون بضاعة	20.000	101	أموال الإستغلال	100.000
512	بنك	80.000	401	موردون	30,000
53	صندوق	30.000			
	المجموع	130.000		المجموع	130.000

وخلال شهر جانفي قامت المؤسسة بالعمليات التالية :

– 1 سددت إلى الموردين 10000نقدا. – 2 حولت 5000 من البنك إلى الصندوق .

– 3 شراء بضائع 5000 على الحساب. – 4 شراء بضاعة 2000 بشيك .

– 5 سددت مصاريف االيجار 1000 نقدا. – 6 بيع بضاعة 15000 نقدا .

والمطلوب : فتح الحسابات وتسجيل العمليات فيها تبعا للجرد المتناوب، ثم إعداد الميزانية

الختامية علما أن بضاعة آخر السنة كانت 17000.

الرقم	الأصول	المبالغ	الرقم	الخصوم	المبالغ
30	مخزون بضاعة	17.000	101	أموال الإستغلال	100.000
512	بنك	73.000	401	نتيجة الدورة	4000
53	صندوق	39.000		موردون	25,000
	المجموع	129.000		المجموع	129.000

المحاضرة الخامسة: الميزانية .

1- عموميات حول الميزانية :

- **تعريف الميزانية:**

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت للميزانية المحاسبية فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (أو ممتلكاتها)، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).

كما تم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي **في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008** كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

اذا نستنتج من هذا التعريف ان الميزانية عبارة عن جدول يظهر بفحواه عناصر كل من الأصول والخصوم على أساس تصنيف محدد، بحيث يقصم جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية ، أيضا يقسم جانب الخصوم إلى أمول خاصة وكذا خصوم غير جارية وخصوم جارية.

- **تعريف الأصول ومكوناتها:**

لقد عرف المشرع الجزائري في **المادة 20 من الرسوم التنفيذي 156/08** السالف الذكر الأصول على أنها: الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.

كما حدد في المادة 21 لنفس الرسوم السالف الذكر طريقة تصنيف أصول الميزانية في:

-*الأصول غير الجارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة بحث تبقى تحت تصرف هذه الأخيرة لفترات طويلة، وتشمل:

-** الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان والتي تنقسم بدورها إلى:

- **الأصول المعنوية** :مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري ...الخ؛
- **الأصول العينية** :مثل المعدات والمباني...الخ.

-** الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثنى عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

-*الأصول الجارية:

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، ما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

- تعريف الخصوم ومكوناتها:

لقد عرف المشرع الجزائري في **المادة 22 من الرسوم التنفيذي 156/08** السالف الذكر الخصوم على أنها: الالتزامات الراهنة للكيان والناتجة عن إحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أن المشرع الجزائري لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، بحيث تمثل الأموال الخاصة الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.

-*الخصوم الجارية وغير الجارية:

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية.

أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية

- **أنواع الميزانيات:**

تبعا لتاريخ إعدادها تصنف الميزانيات إلى:

-***الميزانية الافتتاحية** :وتظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة (بتاريخ أول جانفي) أو بتاريخ تكوينها، ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها غير إلزامية قانونا وأنها لا تظهر نتيجة الدورة.

-***الميزانية الختامية** :ويتم إعدادها في نهاية الدورة وتمتاز بإظهارها لنتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا.

بالإضافة إلى الأنواع المذكورة أعلاه يمكن ذكر بعض الأنواع الأخرى كميزانية المراجعة التي يتم إعدادها بعد عملية مراجعة الحسابات وتصحيح مختلف الأخطاء التي يمكن أن ترد فيها، وكذا ميزانية التصفية التي يتم إعدادها قبل الشروع في عملية تصفية المؤسسة وزوالها.

- **5-1أهمية إعداد الميزانية:**

إن الهدف الأساسي من إعداد الميزانية هو إعطاء المعلومات الضرورية الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين (أصولها وخصومها) وهذا يهم المؤسسة (المسيرين، الإدارة العامة، هيأت الرقابة

المختلفة وكل المصالح الداخلية الأخرى للمؤسسة)، وكل من يتعامل مع المؤسسة (الملاك، المساهمون، البنوك، إدارة الضرائب، مؤسسات الإحصاء والتخطيط، شركات التأمين، العمال، الموردون، العملاء..) .

من خلال الميزانية يمكن التأكد من صحة التسجيلات التي قامت بها المؤسسة في مختلف الدفاتر المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ) لأن إظهار نتيجة الدورة بالميزانية متساوية بنتيجة الدورة في حساب النتائج هو دليل عن ذلك.

إن قانون النظام المحاسبي المالي) **القانون رقم 07-11المؤرخ في 2007/11/25** (والقانون التجاري) **الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/9** (ينصان على إعداد الميزانية في نهاية كل دورة.

2- نتيجة الدورة

- **تعريف نتيجة الدورة:**هي النتيجة المالية (الربح أو الخسارة) التي توصلت إليها المؤسسة بعد القيام بنشاط الاقتصادي خلال دورة معينة.

2-2حساب نتيجة الدورة :

نتيجة الدورة = الأصول – الخصوم

-***في بداية الدورة:** إن الميزانية الافتتاحية لا تظهر أية نتيجة الأصول = الخصوم

مثال 01:بدأ التاجر أحمد نشاطه التجاري و خصص لذلك 1.000.000 دج استخدمه كالتالي:

شراء مبنى تجاري 150.000 دج. أراضي المبنى 200.000 دج.

شاحنة لنقل البضائع 100.000 دج. آلة وزن 80.000 دج.

بضاعة 250.000 دج والباقي وضعه بالصندوق.

المطلوب: إعداد ميزانية التاجر أحمد في 01/01/ ن.

الحل 01 :

الأصول — ميزانية التاجر "أحمد" في 1/1/"ن" — الخصوم

الرقم	اسم الحساب	المبلغ	الرقم	اسم الحساب	المبلغ
211	الأراضي	200.000	101	أموال الاستغلال	1.000.000
21315	مباني إدارية و تجارية	150.000			
2180	معدات و أدوات	80.000			
2182	معدات نقل	100.000			
30	بضاعة	250.000			
53	الصندوق	220.000			
	المجموع	1.000.000 =		المجموع	1.000.000 =

بم أن: الأصول = الخصوم = 1.000.000 دج فإن: نتيجة الدورة = 0

-***في نهاية الدورة:**

يفترض أن المؤسسة قامت بنشاط الاقتصادي (تجاري أو صناعي...الخ) فنتيجة الدورة قد تكون ربحا أو خسارة.

-****حالة نتيجة الدورة ربحا:** تكون نتيجة الدورة ربحا إذا كانت في نهاية الدورة الأصول اكبر من الخصوم أي أن: الأصول = الخصوم + نتيجة الدورة

مثال 02: في 12/31/ ن أصبحت أصول وخصوم التاجر أحمد كالتالي:

الأصول :مباني تجارية 150.000 دج. أراضي المبنى 200.000 دج. شحنات لنقل البضائع 250.000 دج. معدات و أدوات 100.000 دج. بضاعة 230.000 دج. الزبائن 120.000 دج. الصندوق 300.000 دج.

الخصوم: قرض مصرفي 80.000 دج. موردو المخزونات 120.000 دج.

المطلوب: إعداد ميزانية التاجر أحمد في 12/31/ ن واستنتاج نتيجة الدورة.

الحل 02:

الأصول — ميزانية التاجر "محمد" في 12/31"ن" — الخصوم

الرقم	اسم الحساب	المبلغ	الرقم	اسم الحساب	المبلغ
211	الأراضي	200.000	101	أموال الاستغلال	1.000.000
21315	مباني إدارية و تجارية	150.000	120	نتيجة الدورة (ربحا)	+150.000
2180	معدات و أدوات	100.000	164	قرض لدى مؤسسات الاقتراض	80.000
2182	معدات نقل	250.000	401	موردو المخزون	120.000
30	مخزون البضاعة	230.000			
411	الزبائن	120.000			
53	الصندوق	300.000			
	المجموع	1.350.000 =		المجموع	1.350.000 =

نتيجة الدورة = الأصول – الخصوم ⟵ 1.350.000−1.200.000=150.000+)(ربح)

-** **حالة نتيجة الدورة خسارة:** تكون نتيجة الدورة خسارة إذا كانت في نهاية الدورة الأصول أصغر من الخصوم أي أن: **الأصول = الخصوم – نتيجة الدورة**

أي أن المؤسسة فقدت جزءا من الأموال التي وضعت تحت تصرفها.

مثال 03 : في 12/31/ ن أصبحت أصول وخصوم التاجر أحمد كالتالي:

الأصول:مباني تجارية 150.000 دج. أراضي المبنى 300.000 دج. شاحنات لنقل البضائع 250.000 دج. معدات وأدوات 100.000 دج. بضاعة 150.000 دج. الزبائن 90.000 دج. الصندوق 160.000 دج.

الخصوم :قرض مصرفي 150.000 دج موردو المخزون 80.000 دج.موردو التثبيتات 70.000

المطلوب: إعداد ميزانية 12/31/ ن واستنتاج نتيجة الدورة.

الحل 03:

ميزانية التاجر "أحمد" في 12/31/"ن"

الأصول			الخصوم		
الرقم	اسم الحساب	المبلغ	الرقم	اسم الحساب	المبلغ
211	الأراضي	300.000	101	أموال الاستغلال	1.000.000
21315	مباني ادارية و تجارية	150.000	129	نتيجة الدورة (خسارة)	-100.000
2180	معدات وأدوات	100.000	164	قرض لدى مؤسسات الاقتراض	150.000
2182	معدات نقل	250.000	401	موردو المخزون	80.000
30	مخزون البضاعة	150.000	404	موردو التثبيتات	70.000
411	الزبائن	90.000			
53	الصندوق	160.000			
	المجموع	1.200.000 =		المجموع	1.200.000 =

نتيجة الدورة = الأصول – الخصوم 1.200.000 -1.300.000=100.000(-)

خسارة

3- المركز المالي الصافي :

- **تعريف المركز المالي الصافي** :المركز المالي الصافي هو القيمة المحاسبية لثروة المؤسسة (ممتلكاتها الحقيقية) بتاريخ معين.

- **حساب المركز المالي الصافي** يتين:

المركز المالي الصافي = مجموع الأصول – مجموع الديون

الطريقة الأولى:

الطريقة الثانية:

المركز المالي الصافي = الاموال الخاصة + أو – نتيجة الدورة

تضاف نتيجة الدورة إذا كانت ربحا، أو يتم طرحها إذا كانت خسارة

مثال 04 :

في 12/31/ ن كانت ميزانية المؤسسة ألفا تضم العناصر التالية :

أراضي 180.000 دج. مباني صناعية 120.000 دج. معدات نقل 90.000 دج.

آلات 80.000 دج. بضاعة 50.000 دج. مواد أولية 130.000 دج. منتوجات تامة الصنع

150.000 دج. البنك 105.000 دج. الصندوق 95.000 دج. رأس المال 550.000 دج.

الاحتياطات 120.000 دج. قرض مصرفي 60.000 دج. مورد المخزون 110.000 دج.

مورد الاستثمارات 70.000 دج خسارة سنة (ن−1) 90.000 دج.

المطلوب: أحسب نتيجة الدورة و المركز المالي الصافي ثم مثل ميزانية المؤسسة ألفا في 12/31/ ن.

الحل 04 :

نتيجة الدورة = مجموع الأصول – مجموع الخصوم

= (180.000 + 120.000 + 80.000 + 90.000 + 50.000 + 130.000 +

150.000 + 105.000 + 95.000) − (550.000 + 120.000 + 60.000 + 110.000

+ 70.000 − 90000)

+ 180.000 = 1.000.000 − 820.000 = د

المركز المالي الصافي = الأصول − الديون

= 1.000.000 − (60.000 + 110.000 + 70.000) = 760.000

أو المركز المالي الصافي = الأموال الخاصة (+ أو −) نتيجة الدورة

= (550.000 + 120.000 − 90.000) + 180.000 = 760.000

الأصول | ميزانية المؤسسة "ألفا" في 12/31/"ن" | الخصوم

الرقم	اسم الحساب	المبلغ	الرقم	اسم الحساب	المبلغ
211	الأراضي	180.000	101	رأس المال الصادر	550.000
21311	مباني صناعية	120.000	106	الاحتياطات	120.000
2154	معدات صناعية	80.000	11	ترحيل من جديد	(90.000)
2182	معدات نقل	90.000	12	نتيجة الدورة (ربحا)	+180.000
30	مخزون البضاعة	50.000	164	قروض لدى مؤسسات الاقتراض	60.000
31	مواد أولية ولوازم	130.000	401	موردو المخزون	110.000
355	منتوجات تامة الصنع	150.000	404	موردو التثبيتات	70.000
512	الحساب الجاري لدى البنك	105.000			
53	الصندوق	95.000			
	المجموع	1.000.000 =		المجموع	1.000.000 =

المحاضرة السادسة : الدورة المحاسبيةوالدفاتر المحاسبية .

الدورة المحاسبية : تتمثل الدورة المحاسبية في مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي يتبعها المحاسب لكي تمكنه بالقيام بالوظائف الرئيسية للمحاسبة ابتداء من تحديد العمليات المالية الى غاية تسجيلها و معالجتها محاسبيا في مختلف الدفاتر المحاسبية القانونية و هذا لغرض الحصول على نتائج هذه العمليات و اصدار كافة القوائم المالية بشكل يضمن تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المحاسبة و مستخدمي القوائم المالية .

ثانيا :مقومات الدورة المحاسبية :

من اجل تحقيق الدورة المحاسبية و اصدار التقارير المالية يعتمد المحاسب في أدائه المهني على الوثائق الثبوتية بما يعرف بالمستندات بالإضافة الى الدفاتر المحاسبية القانونية .

أ- **المستندات (الوثائق):** يعتبر السند بمثابة وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات و الفواتير و المستندات أنواع فمنها الداخلية وهي محررة من المؤسسة مثل فاتورة البيع وصل الادخال و الإخراج ومنها الخارجية و التي تحرر من طرف الغير مثل فواتير الشراء و الخدمات كما تكمن أهمية المستندات في انها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المؤسسة و الغير و هي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في تدقيق الحسبات

- **II الدفاتر المحاسبية:** حيث يجب على المؤسسات الخاضعة لقواعد النظام المحاسبي المالي مسك الدفاتر المحاسبية ز التي تشمل دفتر اليومية ،دفتر الاستاد و لقد حدد القانون التجاري الجزئري فيه مادتي 9و 18 الدفاتر المحاسبية و شروط مسكها و التسجيل فيها و الزام اعتماد وثائق الاثبات عند كل تسجيل محاسبي (فواتير ،سندات،عقود....)وكذا الاحتفاظ بهذه الدفاتر و الوثائق لمدة 10 سنوات و تتمثل الدفاتر المحاسبية فيما يلي :

– 1 دفتر اليومية :

أ – **تعريف** : وهو دفتر قانوني يسجل فيه "التاجر" عملياته التجارية في صيغة قيود محاسبية تظهر الحساب (أو الحسابات) المدينة والحساب (أو الحسابات) الدائنة ومبالغ العمليات وتاريخها وشرحها، وكذا أرقام الحسابات بغرض استخدام الحاسوب في مسك محاسبة المؤسسة.

إن دفتر اليومية هو دفتر إلزامي لأن كل من القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي يلزمان "التاجر" بمسك دفتر اليومية والذي يجب أن ترقم صفحاته وتختم من قبل رئيس المحكمة حيث يقع مقر المؤسسة، إن التسجيل في اليومية يجب أن يكون كاملا ووفق الشروط القانونية السالفة الذكر،أي دون شطب أو ترك بياض ...

ب – **شكل اليومية** : يمكن لليومية أن تأخذ التخطيط أو الشكل التالي والذي سيشرح من خلال مثال التالي:

مثال – في /10/ 01 ن سددت المؤسسة (س) مصاريف الهاتف 500 بشيك. سجل العملية في يومية المؤسسة .

ارقام الحسابات		تاريخ وشرح العملية	المبالغ	
626		**1/10.ن**		
		من حـ/مصاريف بريد واتصالات	**500**	
	512	**إلى حـ/البنك**		**500**
		تسديد مصاريف الهاتف فاتورة رقم.....		

يعرف التسجيل أعلاه بالقيد المحاسبي وهو يتكون من العناصر التالية :

* تاريخ العملية ويسجل في وسط القيد .

* الحساب المدين (ويكون على اليمين) والحساب الدائن(ويكون على اليسار)، لاحظ أنهما ليسا في نفس الخط أو المستوى .

* مبلغ العملية: فالحساب الذي هو استخدام يكون مدينا بينما الحساب الذي هو مصدر يكون دائنا بقيمة العملية .

*شرح العملية أو بيانها: حيث نذكر رقم سند إثبات العملية .،إضافة إلى العناصر أعلاه و هي إلزامية في القيد فإنه يمكن ذكر أرقام الحسابات التي مستها العملية وهذا بهدف استخدام الحاسوب في مسك المحاسبة .

في أسفل كل صفحة يحسب مجموع المبالغ المدينة وكذلك مجموع المبالغ الدائنة ، وتحويل هذه المجاميع إلى الصفحة الموالية مع الاشارة إلى ذلك. في نهاية اليومية يجب أن يكون مجموع المبالغ المدينة يساوي مجموع المبالغ الدائنة .

في القيد أعلاه لاحظ أن : كلمة (من) في الطرف المدين تعني أن الحساب مدينا. أما كلمة (إلى) فهي تعني أن الحساب دائنا. نظرا لبداية العملية سوف نستخدم العبارتين (من ، إلى) في القيود الموالية .

مثال – 2 سجل العمليات التالية في يومية المؤسسة (س) تبعا للجرد المتناوب؛

– 1 شراء أثاث مكتب 5000 نقدا . –2 شراء بضاعة 10000 بشيك .

1/10.ن 218 حـ/تثبيتات عينية اخرى 53 حـ/الصندوق شراء اثاث مكتب فاتورة رقم.....	1000	1000
380حـ/مشتريات بضاعة 512حـ/البنك شراء بضاعة	500	500

ج – أنواع القيود : القيود نوعان؛

– 1 القيود البسيطة: وهي تتكون فقط من حسابين أحدهما مدين والآخر دائنا .

مثال : تحويل 1000 من البنك إلى الصندوق. إن قيد العملية يكون كالتالي :

53 حـ/ صندوق 1000

512 حـ/ البنك 1000

تحويل إلى الصندوق .فالقيد أعلاه هو قيد بسيط لأنه يضم حسابين فقط .

– 2 القيود المركبة: وهي القيود المتضمنة على أكثر من حساب في أحد الطرفين أو في كليهما .

مثال: سجل العمليات التالية في يومية المؤسسة تبعا للجرد المتناوب .

– 1 بيع بضاعة 1000 بشيك و2000 على الحساب .

– 2 شراء بضاعة 500 نقدا و1000 على الحساب

1/10.ن		
512 حـ/البنك	1000	
411حـ/عملاء	200	
700 حـ/مبيعات بضاعة		3000
بيع بضاعة.....		
380حـ/مشتريات بضاعة	1500	
53حـ/الصندوق		500
401حـ/موردون		1000
شراء بضاعة		

2-دفتر الأستاذ :

أ – تعريف : إن دفتر الأستاذ هو مجموع الحسابات سواء أكان مسك هذه الحسابات في شكل دفتر عادي أو مجموعة بطاقات أو قرص أو أي شكل آخر. إن دفتر الأستاذ هو ضروري لمسك محاسبة المؤسسة أكثر من اليومية والتي يعتبر دورها قانونيا أكثر مما هو محاسبيا. إن (ن.م.م) قد نص على مسك دفتر الأستاذ .

ب – **استخدام دفتر الأستاذ** : في بداية كل سنة مالية يخصص المحاسب صفحة أو عدة صفحات لكل حساب ، ثم يسجل الرصيد افتتاحي بالطرف المناسب من الحساب، وخلال السنة يتم نقل العمليات من اليومية إلى دفتر 21ستاذ، وفي نهاية السنة يتم ترصيد الحسابات بهدف إعداد ميزان المراجعة والكشوف المالية. وتجب الملاحظة إلى أن هذا الوصف لشكل واستخدام دفتر الأستاذ يتناسب وحالة المسك اليدوي لدفتر الأستاذ .

ج – **أشكال دفتر الأستاذ** : في حالة المسك اليدوي لدفتر 21ستاذ فإن هذا الدفتر قد يكون في شكل؛

سجل عادي أو مجموعة بطاقات لها ألوان مختلفة تبعا لصنف الحساب (موردون، عملاء،

تسيير...) وفي حالة المسك الآلي لدفتر الأستاذ فإنه يكون في قرص أو أي حامل آخر للبيانات

كما أن تمثيل الحساب يأخذ الشكل ذو الأعمدة المتلاصقة والذي سبقت دراسته .

III – ميزان المراجعة :

أ – تعريف : إن ميزان المراجعة هو جدول يعد بتاريخ معين ويظهر قائمة الحسابات الموجودة

بدفتر الأستاذ وكذلك؛ الحالة : 1 مجموع المبالغ المدينة والدائنة ورصيد كل حساب ، أو الحالة : 2

رصيد الحساب فقط دون إظهار المبالغ، في الحالة الأولى يسمي ميزان المراجعة بالمبالغ والأرصدة ، أما

في الحالة الثانية فيسمي ميزان المراجعة بالأرصدة ،كما يمكن لميزان المراجعة إظهار الرصيد افتتاحي

وحركة الحساب والرصيد الختامي وهذا الشكل أفيد موازين المراجعة .

إن ميزان المراجعة ليس دفترا محاسبيا بل وثيقة تلخص حسابات دفتر الأستاذ .

ب – تخطيط ميزان المراجعة : إن تخطيط ميزان المراجعة بالمبالغ والأرصدة يكون كالتالي

الرقم	ص,د,أ	الحساب	مدين	دائن	مدين	دائن
		المجموع				

ج –استخدام ميزان المراجعة : يهدف ميزان المراجعة إلى :

– 1 التأكد من أن عمليات تحويل المبالغ من اليومية إلى دفتر الأستاذ وكذا حساب كل من مجاميع

وأرصدة الحسابات تم بصورة صحيحة .

– 2 المساعدة في البحث عن الأخطاء المرتكبة في دفتر الأستاذ .

– 3 تيسير عملية إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة، ذلك أن إعداد هذه الأخيرة يتم اعتمادا على ميزان المراجعة(وهذا صحيح في حالة مسك المحاسبة يدويا).

. – مثال عام حول الدفاتر المحاسبية : في /01/ 01 ن كانت ميزانية لمؤسسة (س) كالتالي

الرقم	الأصول	المبالغ	الرقم	الخصوم	المبالغ
213	مباني تجارية	10000	101	أموال الإستغلال	50000
215	معدات و أدوات	5000	401	موردون	10000
30	مخزون بضاعة	20000			
411	عملاء	7000			
512	بنك	18000			
	المجموع	60000		المجموع	60000

خلال السنة قامت المؤسسة (س) بالعمليات التالية:

1 –شراء شاحنة للمحل 5000 بشيك. – 2 بيع بضاعة 15000 بشيك و7000 على الحساب

3 –سددت المصاريف التالية بشيك ، بريد و هاتف: 200 ، صيانة 300.

4 –شراء بضاعة 15000 على الحساب.

5 –سدد العمء 10000 بشيك. – 6 دفع التاجر إلى الموردين 12000 بشيك.

7 –تحويل 3000 من البنك إلى الصندوق.

والمطلوب:

1 –سجل العمليات في يومية (س) تبعا للجرد المتناوب.

–2 إعداد ميزان المراجعة في /31/ 12 ن

3- إعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة علما أن مخزون نهاية السنة كان 10000 دج.

الحل – 1 :تسجيل العمليات في يومية المؤسسة .

213حـ /مباني تجارية	10000	
215حـ /معدات أدوات	5000	
30حـ/مخزون بضائع	20000	
411حـ /عملاء	7000	
512حـ /البنك	18000	
101حـ/اموال الإستغلال		50000
401حـ/موردون		10000
ارصدة الحسابات في 1-1-ن		
1		
218حـ/معدات نقل	5000	
512حـ /البنك		5000
شراء شاحن		
512حـ /البنك	15000	
411حـ /عملاء	7000	
700حـ/مبيعات بضاعة		22000
بيع بضاعة		
626حمصاريف بريد و إتصالات	200	
615حـ/مصاريف صيانة	300	
512حـ/البنك		500
تسديد مصاريف		
380 حـ/مشتريات بضاعة مخزنة	5000	
401حـ/موردون المخزونات		5000
شراء بضاع		
512حـ/البنك	10000	
411حـ/عملاء		10000
مدفوعات العملاء بشيك		
401حـ/موردو المخزونات و الخدمات	12000	
512حـ/البنك		12000
تسديد للموردين		
53حـ/الصندوق	3000	
512حـ/البنك		3000
تحويات مالية إلى الصندوق		
المجموع	117500	117500

ميزان المراجعة :

الرقم	الحساب	مدين	دائن	مدين	دائن
101	أموال الإستغلال	–	50000	–	50000
213	مباني تجارية	10000	–	10000	–
215	معدات و أدوات	5000	–	5000	–
218	معدات نقل	5000	–	5000	–
30	مخزون بضاعة		–		–
380	مشتريات مخزون	20000	–	20000	–
401	بضاعة	5000	–	5000	–
411	موردون	12000	15000	–	3000
512	عملاء	14000	10000	4000	–
53	البنك	43000	20500	22500	–
615	الصندوق	3000	–	300à	–
626	مصاريف صيانة	300	–	300	–
700	مصاريف بريد	200	–	200	–
	مبيعات بضاعة	–	22000	–	22000
		117500	117500	75000	75000

– إعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة :

أ – ميزانية المؤسسة في /31/ 12 ن :

الرقم	الأصول	المبالغ	الرقم	الخصوم	المبالغ
213	**مباني تجارية**	**10000**	**101**	**أموال الإستغلال**	**50000**
215	**معدات و أدوات**	**5000**	**120**	**نتيجة الدورة (ربح)**	**6500**
218	**معدات نقل**	**5000**	**401**	**موردون**	**3000**
30	**مخزون بضاعة**	**10000**			
411	**عملاء**	**4000**			
512	**البنك**	**22500**			
53	**الصندوق**	**3000**			
	المجموع	**59500**		**المجموع**	**59500**

حساب النتيجة :

الرقم	المصاريف	البالغ	الرقم	النواتج	المبالغ
600	مشتريات بضاعة مباعةمصاريف	15000	700	مبيعات بضاعة	22000
615	صيانة	300			
626	مصاريف البريد و اتصالات	200			
	رصيد دائن (ربح)				
	المجموع	22000		المجموع	22000

ملاحظة : رصيد الحساب 600) مشتريات بضاعة مباعة أو بضاعة مستهلكة كما كان يسمى

في المخطط المحاسبي السابق) يحسب كالتالي : مخزون بداية السنة + مشتريات – مخزون نهاية

السنة . دج 15000 = 20000+5000−10000

ملاحظة:

- أي استفسار او أي انشغال يرجى من الطالب التواصل مع الأستاذة عبر البريد الالكتروني FOUKRACH.ZOUBIDA-DOC-MANG@HOTMAIL.FR

.